



اعتبر مدعون دوليون سابقون في جنيف أنه يمكن ملاحقة مرتكبي الجرائم في النزاع السوري، بالرغم من عرقلة روسيا والصين في الأمم المتحدة، عبر اعتمادهما الفيتور، وقال ديفيد كران المدعي العام السابق الذي أصدر حكماً على الرئيس الليبي السابق تشارلز تايلور "ليس لأنه يوجد فيتو في مجلس الأمن يجب أن يحول هذا الأمر دون مواصلة التحرك والبحث عن العدالة للشعب السوري".

في حين تعتبر موافقة مجلس الأمن الدولي ضرورية كي تنظر المحكمة الجنائية الدولية الملف السوري، اعتبر كران أنه توجد خيارات أخرى لتحقيق العدالة، وذلك عبر محاكم خاصة وطنية أو إقليمية.

من ناحيته، اعتبر ديزموند لورينز دي سيلفا، وهو أيضاً مدع عام سابق في المحكمة الخاصة بسيراليون أن ثمة وسائل للالتفاف على العرقلة في مجلس الأمن، وأشار إلى أن بعض المحاكم الخاصة أنشئت خارج نظام الأمم المتحدة، مشيراً خصوصاً إلى محكمة نورمبرغ لمحاكمة قادة النازية بعد الحرب العالمية الثانية.

يذكر أن روسيا والصين العضوان الدائمان في مجلس الأمن استعملتا في 22 مايو الماضي، حق النقض لإجهاض مشروع قرار قدمته فرنسا ينص على إحالة جرائم ارتكبها النظام والمعارضة السوريان إلى المحكمة الجنائية الدولية.